

Distr.: General  
23 March 2022  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثالثة عشرة

فيينا، 13-17 حزيران/يونيه 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	..... ثانياً- خلاصة وافية
2	..... جزر البهاما

.CAC/COSP/IRG/2022/1 \*



الرجاء إعادة استعمال الورق

190422 190422 V.22-01655 (A)



## ثانياً - خلاصة وإفية

### جزر البهاما

#### 1- مقَدِّمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لجزر البهاما في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

استُعرض تنفيذ جزر البهاما للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، وقد نُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 18 كانون الثاني/يناير 2016 (CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.29). وتتبع جزر البهاما نهجا مزدوجا في تطبيق القانون الدولي في إطار نظامها القانوني المحلي، ومن ثم لا يمكن تطبيق الاتفاقية تطبيقا مباشرا. ويستند النظام القانوني لهذا البلد إلى القانون الأنغلو سكسوني. وتشمل التشريعات والتدابير الإدارية الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية في جزر البهاما قانون حرية الإعلام، وقانون الإدارة المالية ومراجعة الحسابات، وقانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية)، وقانون عائدات الجريمة، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية. وأهم المؤسسات التي تشارك في جهود منع الفساد واسترداد الموجودات هي مكتب المدعي العام، ومفوضية الخدمة العمومية، وقوة الشرطة الملكية لجزر البهاما، ووحدة الاستخبارات المالية.

#### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

##### 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

في غياب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد منصوص عليها في وثيقة محددة، تعتمد جزر البهاما على مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية لمنع الفساد. ويجتمع أسبوعيا كل من مكتب المدعي العام، وقوة الشرطة الملكية لجزر البهاما، ووحدة الاستخبارات المالية، ولجنة التأمين، ولجنة الأوراق المالية، وغيرها من الهيئات الحكومية المشاركة في التنظيم والإنفاذ والتعاون القانوني وتبادل المعلومات وتعهدها فيما يتعلق بالإطار القانوني للبلد بوصفهم اللجنة التوجيهية المعنية بإطار المخاطر المحددة، من أجل مناقشة مواضيع مثل مكافحة الفساد (المادة 6)، مقروءة بالاقتران مع المادة 2 من قانون عائدات الجريمة لعام 2018). وأفادت السلطات بأنها تجتمع أيضا بانتظام مع المجتمع المدني.

وتستعرض لجنة إصلاح وتنقيح القوانين دوريا جميع القوانين بهدف تحديد مدى كفايتها (المادة 4 من قانون إصلاح وتنقيح القوانين). ولم تحدد الوثيرة التي ينبغي أن تراجع وفقها التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، كما أن الاستعراض لا يغطي التدابير الإدارية.

وجزر البهاما طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد وهي تشارك في آلية متابعة تنفيذها.

والهيئتان الرئيسيتان للوقاية من الفساد ومكافحته هما مكتب المدعي العام وفرع مكافحة الفساد التابع لقوة الشرطة الملكية لجزر البهاما. وفي وقت الزيارة القطرية، كان يُنظر في مشاريع قوانين بشأن إنشاء لجنة للنزاهة ومكتب أمين المظالم.

ومكتب المدعي العام هو في المقام الأول جهاز لإنفاذ القانون، ولكنه يقوم أيضا بصياغة مشاريع التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك تدابير الوقاية، بالاستناد إلى جدول أعمال الحكومة. ويضطلع فرع التحقيق في الجرائم المالية التابع لقوة الشرطة الملكية لجزر البهاما بمهام وقائية وأخرى تتعلق بإنفاذ القانون،

وتتدرج التحقيقات في مجال مكافحة الفساد ضمن نطاق اختصاصه. ويقوم الفرع، في جملة أمور، بنشر المعارف بشأن الفساد بواسطة مختلف وسائل الإعلام وإعلانات الخدمة العمومية، وهو مسؤول أمام مفوض الشرطة. ومع أن طلب ميزانية الفرع يقدم مع طلب ميزانيات إدارات الشرطة الأخرى، وفي غياب تشريع محدد منظم لأنشطته، فقد أشارت سلطات جزر البهاما خلال الزيارة القطرية إلى أن الفرع مستقل من الناحية التشغيلية. ويضم الفرع 20 موظفاً، يعينون جميعهم من خلال العملية نفسها المتبعة في تعيين ضباط الشرطة الآخرين. ويدرب أعضاؤه على مسائل الفساد بالتحديد.

وحتى الآن، لم تبلغ جزر البهاما الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد الوقائية، وقد ذكرت بضرورة القيام بذلك.

*القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)*

يتولى الحاكم العام سلطة تعيين الموظفين العموميين وممارسة الرقابة التأديبية عليهم وعزلهم (على النحو المنصوص عليه في المادة 54 من قانون التفسير والأحكام العامة)، وهو يتصرف وفقاً لمشورة مفوضية الخدمة العمومية (المادتان 107 و108 من الدستور). واللجنة ملزمة بأن ترفع إلى الحاكم العام توصيات بشأن تعيينات الموظفين العموميين وترقيتهم ونقلهم (المادة 15 (1) (أ) من لوائح مفوضية الخدمة العمومية). وتشرف المفوضية وتوافق على أي مخطط للقبول في المناصب العمومية عن طريق الامتحان، وأي طريقة لتوظيف أخرى، بما في ذلك تعيين المرشحين وإجراءات اختيارهم (المادة 16 من اللوائح التنظيمية).

وتحدد سياسات الموارد البشرية لحكومة جزر البهاما إجراءات مفصلة بشأن مختلف جوانب العمالة الحكومية، بما في ذلك التعيين والترقية والتقاعد والتدريب والإجراءات التأديبية.

ويجب ملء الوظائف الشاغرة من خلال الترقية أو النقل أو الإعلان الذي يؤدي إلى عملية الاختيار. وفي حال عدم ملء الوظيفة الشاغرة عن طريق الترقية، يجب إخطار الجمهور بشأنها عن طريق الإعلان عنها، ما لم توجه مفوضية الخدمة العمومية بخلاف ذلك (المادة 17 من اللوائح التنظيمية). وليست هناك طريقة موحدة للإعلان عن الوظائف الشاغرة. ويلزم عند النظر في المطالبة بترقية أي موظف من موظفي الخدمة العمومية مراعاة عناصر الجدارة والقدرة، وكذلك الأقدمية والخبرة والمؤهلات الرسمية (المادة 18 من اللوائح التنظيمية). وفي معظم الحالات، توجه توصيات الترقية عن طريق المفوضية إلى الحاكم العام، الذي يتصرف بعد ذلك وفقاً لتلك التوصيات (المواد 15 و18 و24 من اللوائح التنظيمية).

وفي حين أن المناصب التي تعتبر معرضة للفساد لم تحدد رسمياً ومع غياب تشريع يحدد نظاماً عاماً للتناوب، يجوز في أي وقت مناوبة الموظفين العموميين بين الوزارات والإدارات على أساس كل حالة على حدة.

ويحدد دليل المرتبات جداول مرتبات الموظفين العموميين.

ولا توجد برامج رسمية لتعليم الموظفين العموميين أو تدريبهم بشأن الأخلاقيات والنزاهة ومخاطر الفساد.

ويؤهل الأشخاص لأن ينتخبوا كأعضاء في مجلس النواب إذا كانوا: (أ) من مواطني جزر البهاما الذين لا تقل أعمارهم عن 21 سنة؛ (ب) مقيمين عادة في جزر البهاما لمدة لا تقل عن سنة واحدة تسبق مباشرة تاريخ ترشيحهم للانتخاب (المادة 47 من الدستور). ويفقد أي شخص أهليته للترشح للمنصب في حالات عدة منها، إذا كان: (أ) يقضي عقوبة بالسجن تتجاوز مدتها 12 شهراً أو أثناء أي تعليق لهذه العقوبة؛ (ب) إذا كان قد أدين بأي جريمة تتعلق بالانتخابات؛ أو (ج) إذا كانت له مصلحة في أي عقد حكومي ولم يكشف بشكل صحيح عن طبيعة هذا العقد وهذه المصلحة (المادة 48 (1) من الدستور).

ولم تعتمد جزر البهاما تشريعا بشأن تمويل الترشيحات للمناصب العمومية المنتخبة أو الأحزاب السياسية.

وتتص قواعد المساءلة الواردة في دليل إجراءات مجلس الوزراء والإجراءات الوزارية على إلزامية الإفصاح عن تضارب المصالح بالنسبة للوزراء والأمناء البرلمانيين (المواد 33-45). بيد أن هذه القواعد لا تفرض عقوبات على عدم الامتثال وليست هناك قواعد تنطبق على الموظفين العموميين الآخرين بهدف تعزيز الشفافية أو منع تضارب المصالح. وفي وقت الزيارة القطرية كان مشروع قانون لجنة النزاهة قيد النظر، وهو يهدف إلى جملة أمور منها منع تضارب المصالح. وليس هناك التزام بالكشف عن الهدايا بما يتجاوز المتطلبات المحدودة لإقرارات الذمة المالية (انظر المعلومات المقدمة في مناقشة المادة 52 أدناه). ولا يُلزم الوزراء والأمناء البرلمانيون بالكشف عن الأنشطة الخارجية أو الوظائف أو الاستثمارات أو المزايا بما يتجاوز الكشف المحدود عن تضارب المصالح المذكور أعلاه.

ويتضمن بعض القواعد التنظيمية أحكاما تهدف إلى تعزيز السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين. فعلى سبيل المثال، يوفر دليل إجراءات مجلس الوزراء والإجراءات الوزارية مبادئ توجيهية للوزراء والأمناء البرلمانيين بشأن النزاهة ومنع تضارب المصالح. كما تتضمن صكوك أخرى، مثل الأوامر العامة، أحكاما تنظم وتقيّد الأنشطة الخارجية التي يقوم بها الموظفون العموميون. بيد أنه لا توجد مدونة شاملة لقواعد سلوك الموظفين العموميين. ويتضمن الجدول الأول من مشروع قانون لجنة النزاهة، الذي كان قيد النظر وقت الزيارة القطرية، مدونة لقواعد سلوك موظفين عموميين محددين. ويتضمن مشروع القانون عقوبات مفروضة على عدم الامتثال للمدونة ولكنها لم تكن نافذة بعد.

وليس هناك إطار محدد لتيسير الإبلاغ عن أفعال الفساد المزعومة التي يرتكبها الموظفون العموميون. وقد أنشئ خط ساخن "لصد الجريمة"، يمكن استخدامه للإبلاغ دون الكشف عن الهوية من قبل أي شخص، بمن في ذلك الموظفون العموميون.

والسلطة القضائية مستقلة، وينظم الدستور تعيين ومدد عمل قضاة المحكمة العليا (المادتان 94 و96 (1)) ومحاكمة الاستئناف (المادتان 99 و102 (1))، ولكن ذلك لا يشمل القضاة. ويتعين على القضاة التنحي إذا تبين وجود تحيز أو تضارب في المصالح. وفي غياب أحكام محلية محددة، يتعين اتباع ممارسات المحاكم الإنكليزية ذات الصلة (المادة 9 من قانون محاكمة الاستئناف). ويمكن للأطراف في الإجراءات طلب تنحي القاضي. وتستخدم مبادئ الكومنولث (لاتيمر هاوس) ومبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي كمدونات لقواعد سلوك أعضاء الجهاز القضائي.

ويتعين المدعون العامون وفقا لنفس أسلوب تعيين الموظفين العموميين (المادة 117 من الدستور). ويجب عليهم التقيد بمدونة قواعد السلوك الخاصة بنقابة المحامين في جزر البهاما وبمعايير المسؤولية المهنية لأعضاء النيابة العامة وبيان واجباتهم وحقوقهم الأساسية التي اعتمدها الرابطة الدولية للمدعين العامين. ويتلقى المدعون العامون تدريباً على الأخلاقيات.

#### *المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)*

يتضمن قانون الإدارة المالية ومراجعة الحسابات (تعديل) لعام 2013 بعض الأحكام الرفيعة المستوى المتعلقة بالمشتريات العمومية (المواد 19A-19H) ولكنه لا ينظم العملية بالتفصيل. والمبادئ التوجيهية القائمة هي مبادئ داخلية. وفي وقت الزيارة القطرية، كان النظر جارياً في مشروع قانون للمشتريات العمومية يقصد به تحديث نظام الاشتراء ومواءمته مع المعايير الإقليمية والدولية.

ويقدم مجلس العطاءات الحكومية، المنشأ بموجب قانون الإدارة المالية ومراجعة الحسابات، توصيات إلى وزير المالية بشأن إرساء العقود التي تتراوح قيمتها بين 50 000 دولار من دولارات جزر البهاما (ما يقارب 50 000 دولار من

دولارات الولايات المتحدة) و250 000 دولار من دولارات جزر البهاما. ويتعين الحصول على موافقة مجلس الوزراء فيما يخص جميع السلع والخدمات التي تتجاوز قيمتها 250 000 دولار من دولارات جزر البهاما.

وتنشر الوثائق الخاصة بالمناقصات في وسائط الإعلام المحلية وفي موقع الحكومة على شبكة الإنترنت.

وهناك طريقتان للشراء هما: المناقصات العمومية والمناقصات المختارة. وفيما يخص المناقصات العمومية، يدعى أفراد الجمهور المهتمين إلى تقديم عطاءاتهم. أما المناقصات المختارة فهي تجري عندما يتعين تقديم خدمات متخصصة وعند استيفاء المقاولين للمعايير/المتطلبات الأساسية ذات الصلة.

ولا توجد لدى جزر البهاما أحكام قانونية للطعن في قرارات الاشتراء، أو إجراء تشريعي للحرمان، أو تدابير تتعلق بالموظفين المسؤولين عن قرارات الاشتراء، أو أي إجراء قانوني راسخ لاستبعاد مقدمي العطاءات. ولا تنشر معايير الاختيار قبل عملية الاشتراء كما لا يخطر مقدمو العطاءات غير الناجحة.

ويوجه وزير المالية قبل نهاية كل سنة مالية بإعداد تقديرات سنوية لإيرادات الخدمات العمومية ونفقاتها خلال السنة المالية التالية، وتعرض على مجلس النواب (المادة 129 من الدستور؛ والمادة 20 من قانون الإدارة المالية ومراجعة الحسابات (القانون)). وبالمثل، يتعين تقديم استعراض منتصف المدة لأداء الميزانية (المادة 21 من القانون). ويخضع إعداد البيانات المالية للقانون ويسترشد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أنشئ نظام شامل لعمليات المراجعة الداخلية للحسابات (التي تنفذها وحدة المراجعة الداخلية للحسابات ذات الصلة) وعمليات المراجعة السنوية (التي ينفذها المراجع العام للحسابات)، كوسيلة لمراقبة الإدارة الأموال العمومية (الباب الرابع من القانون)<sup>(1)</sup>.

ويلزم نقل السجلات العامة التي تُختار لحفظ على نحو دائم إلى دائرة محفوظات جزر البهاما (المادة 6 من قانون السجلات العامة). وفي حين يجوز من حيث المبدأ نقل أي وثيقة عمومية إلى المحفوظات، إلا أنه ليس هناك شرط قانوني محدد لحفظ الوثائق المتعلقة بالأموال العمومية. ويجرم التدمير أو التزوير المتعمد لأي سجل أو ورقة أو حساب من جانب موظف عمومي أو موظف في شركة أو مؤسسة (المادة 350 (1) من قانون العقوبات).

#### إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

يمنح قانون حرية الإعلام الجمهور حق الاطلاع على السجلات العمومية فيما عدا السجلات المعفاة (المواد 2 و5-14)، وهي السجلات التي تتعلق، في جملة أمور، بالأمن والدفاع والعلاقات الدولية وإنفاذ القانون والامتياز القانوني والاقتصاد الوطني والشؤون التجارية وبعض الوثائق الخاصة بعمليات السلطات العمومية والبيانات الشخصية الحساسة (المواد 15-27). غير أن هذا القانون لم يكن قد دخل حيز النفاذ الكامل في وقت الزيارة القطرية، ولم تكن الوكالات الحكومية حينئذ ملزمة بالكشف عن المعلومات.

ولم تتخذ جزر البهاما حتى الآن خطوات لتبسيط الإجراءات الإدارية بغية تيسير وصول الجمهور إلى سلطات اتخاذ القرار المختصة، وهي لا تنشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إطار الإدارة العمومية<sup>(2)</sup>.

(1) تطور لاحق للزيارة القطرية: أشارت سلطات جزر البهاما إلى أن الحكومة عرضت في شباط/فبراير 2021 مجموعة من التشريعات التي

تهدف إلى تحديد أوضاع ومسؤوليات وزير المالية وكبار المسؤولين في وزارته. وسعى التشريع أيضا إلى تعزيز نظام العقوبات المفروضة على الموظفين العموميين الذين تثبت إدانتهم بإساءة التصرف بأموال دافعي الضرائب. وقد أقر برلمان جزر البهاما التشريعات التالية التي أصبحت نافذة المفعول في التواريخ المشار إليها فيما يلي: قانون إدارة الدين العمومي لعام 2021: 1 تموز/يوليه 2021؛ قانون إدارة الأموال العمومية لعام 2021: 1 تموز/يوليه 2021؛ قانون المشتريات العمومية: 1 أيلول/سبتمبر 2021.

(2) تطور لاحق للزيارة القطرية: أشارت سلطات جزر البهاما إلى أنها أنشأت عددا من النوابات الإلكترونية التي تمكن الجمهور من التفاعل مع مختلف الوزارات والإدارات، مثل إدارة تراخيص الأعمال التجارية ووزارة الأشغال العمومية.

وليس هناك إطار رسمي قائم للتشاور مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي وقت الزيارة القطرية كان يخطط لتنفيذ أنشطة إعلامية، مثل "أسبوع النزاهة" واجتماعات فصلية يعقدها المدعي العام مع منظمات المجتمع المدني.

وتنشر السلطات معلومات عن أنشطتها من خلال مواقعها على الإنترنت. ولا يسمح بإبلاغ قوة الشرطة الملكية في جزر البهاما عن الحوادث دون الكشف عن هوية المبلغ.

### القطاع الخاص (المادة 12)

اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير مراجعة الحسابات، وحددت العقوبات المفروضة على عدم إجراء أنشطة المحاسبة والمراجعة المطلوبة (المادة (5) 117A من قانون الشركات (المعدل) لعام 2013). ويتعين على أي شركة تنشأ بموجب قانون الشركات التجارية الدولية أن تحتفظ في مكتبها المسجل بإعلان يفيد بأن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية موثوق بها وتتيحها لوكيلها المسجل (الفقرة 2 من الأمر الخاص بشركات الأعمال التجارية الدولية (سجلات المحاسبة) لعام 2016).

ومع أن مكتب المدعي العام يتشاور بانتظام مع الرابطات المهنية، فليس هناك إطار رسمي للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والكيانات الخاصة ذات الصلة.

وهناك مدونات لقواعد السلوك لدى مختلف الرابطات المهنية، مثل رابطات مهنيي المحاسبة والمحامين والمصارف والشركات الاستثمارية.

وقد اعتمدت جزر البهاما في عام 2018 قانون سجل الملكية النفعية، والغاية منه هي الاحتفاظ بسجل يتضمن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية التي تشارك في إنشاء وإدارة الشركات (لمزيد من التفاصيل، انظر أدناه في إطار الفقرة 52 من الاتفاقية).

وليس لدى البلد تدابير محددة لمنع إساءة استخدام إجراءات تنظيم الكيانات الخاصة أو لفرض قيود على تعيين الموظفين العموميين السابقين للعمل في المؤسسات الخاصة.

وفي حين تُلزم جميع الشركات الخاضعة لقانون الشركات بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة (المادة 117A من قانون الشركات (المعدل) لعام 2013)، فإنه لا يلزم بمراجعة الحسابات سوى الكيانات الخاضعة للتنظيم فحسب. وتُلزم جميع المصارف والشركات الاستثمارية، فضلا عن الاتحادات الائتمانية، بتعيين مراجعين خارجيين للحسابات وبتزويد المصرف المركزي ببيانات مالية مراجعة (المادة 86 (7) من قانون جزر البهاما لعام 2015 المتعلق باتحاد الائتمان التعاوني)<sup>(3)</sup>. وتُلزم شركات التأمين بتقديم بيانات مالية مراجعة إلى لجنة التأمين في جزر البهاما (المادة 58 (1) من قانون التأمين، الفصل 347؛ والمادة 24 من قانون التأمين الخارجي، الفصل 348).

ويجزم إخفاء أو إتلاف أو تزوير موظف عمومي أو موظف في شركة أو مؤسسة ما على نحو متعمد لأي دفتر أو ورقة أو حساب (المادة 350 (1) من قانون العقوبات)، ويحظر بوجه عام تزوير الوثائق الرسمية أو استخدام الوثائق الرسمية المزورة (الباب الخامس والعشرون، المادة 366 وما بعدها من قانون العقوبات). والمؤسسات المالية ملزمة (على النحو المحدد في المادة 3 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية لعام 2018) بالاحتفاظ

(3) تطور لاحق للزيارة القطرية: أشارت سلطات جزر البهاما إلى أن المادة 20 (1) من قانون تنظيم المصارف والشركات الاستثمارية لعام 2020 ذات صلة أيضا في هذا الصدد.

بجميع الدفاتر والسجلات المتعلقة بأصحاب مرافقها ومعاملاتها لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء العلاقة التجارية (المادة 15 من القانون).

وبالنظر لعدم وجود ضرائب على الدخل أو الشركات في جزر البهاما، فإن مسألة الخصم الضريبي للرشاوى وغيرها من المدفوعات غير القانونية لا تنشأ هنا.

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

تشمل المؤسسات المالية (المادة 3 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية) المصارف والشركات الاستثمارية؛ وشركات تأمين محددة؛ والاتحادات الائتمانية التعاونية؛ وأصحاب تراخيص الألعاب الإلكترونية والألعاب الإلكترونية بالوكالة والألعاب بواسطة الأجهزة المحمولة والألعاب الإلكترونية التفاعلية المقيدة ومشغلي دور الألعاب الإلكترونية؛ والوسطاء-التجار. وهي تشمل أيضا أعمالا ومهنا غير مالية معينة (المادة (j) (1) 3 من القانون).

ويندرج ضمن الأعمال التجارية غير المالية المعيّنة السماسرة العقاريون، ومطورو الأراضي، وتجار المعادن والأحجار الكريمة، ومقرضو يوم الدفع، والمحاسبون، والمستشارون، والمحامون، ومقدمو الخدمات الاستثمارية وخدمات الشركات، وغير ذلك من الأعمال والمهن غير المالية التي يحددها أمر وزاري (المادة 4 من القانون).

ويلزم قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية المؤسسات المالية (بما في ذلك الأعمال والمهن غير المالية المعيّنة)، بالقيام بجملة أمور منها ما يلي: (أ) توخي العناية الواجبة تجاه العملاء باتباع إجراءات قائمة على تقييم المخاطر (المواد 5-7)؛ (ب) الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادة 25)؛ (ج) الاحتفاظ بالمعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعملاء والمعاملات، لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد إنهاء العلاقة التجارية أو إتمام المعاملة (المادتان 15 و18).

ويضطلع المصرف المركزي بمسؤولية الإشراف على المصارف والشركات الاستثمارية والأعمال التجارية غير المصرفية المتعلقة بالتحويلات النقدية والاتحادات الائتمانية (المادة (d) (1) 5 من قانون المصرف المركزي لجزر البهاما، بصيغته المعدلة؛ والمادة 5 من قانون اتحاد الائتمان التعاوني في جزر البهاما لعام 2015).

ولجنة التأمين مسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين على الصعيدين المحلي والخارجي والإشراف عليها (المادة 8 من قانون التأمين، الفصل 347، بصيغته المعدلة؛ والمادتان 10 و41 من قانون التأمين الخارجي، الفصل 348)، وتضطلع لجنة الأوراق المالية بمسؤولية تنظيم قطاعات الأوراق المالية ومقدمي الخدمات المالية وخدمات الشركات والإشراف عليها (المواد 10 و12 و13 من قانون قطاع الأوراق المالية لعام 2011، بصيغته المعدلة). وتضطلع لجنة الامتثال بمسؤولية تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المعيّنة والإشراف عليها (المواد 31-37 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية)، في حين يضطلع المجلس المعني بشؤون الألعاب الإلكترونية بمسؤولية الترخيص لمشغلي وموظفي الكازينوهات ودور الألعاب الإلكترونية والإشراف عليهم (المادة 9 من قانون الألعاب الإلكترونية لعام 2014).

ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية (انظر أيضا المعلومات الواردة في مناقشة المادة 58 أدناه) أن تتعاون مع النظراء الوطنيين والدوليين وأن تتلقى التقارير عن المعاملات المشبوهة (المادة 25 من القانون).

وتستلزم حركة النقد أو الصكوك القابلة للتداول أو المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة عبر الحدود بما تبلغ قيمته أو تتجاوز 10 000 دولار من دولارات جزر البهاما تقديم تصريح كتابي إلى سلطات جزر البهاما أو، في حالة الرحلات الجوية المجازة مسبقا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تقديم الاستمارة التي تحددها هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة الأمريكية (المادة 3 من قانون التصريح بالمعاملات التي يحملها المسافرون لعام 2015، بصيغته المعدلة). كما حددت العقوبات التي تفرض على عدم الامتثال لذلك (المادة 5 من القانون).

ويجب على المؤسسة المالية المُصدرة للتحويل أن تتحقق من هوية المرسل قبل تنفيذ التحويل البرقي (المادة 3 من القواعد التنظيمية المتعلقة بالإبلاغ عن المعاملات المالية (التحويلات البرقية) لعام 2018). ويجب أن يرفق أي تحويل برقي بقيمة تبلغ أو تتجاوز 1 000 دولار من دولارات جزر البهاما باسم المرسل والمرسل إليه، ورقم الحساب أو محدد هوية المعاملة الوحيد، وعنوان المرسل، وتاريخ ومكان ميلاده، ورقم هويته الوطنية أو رقم هوية العميل (المادة 4). وإذا كانت المؤسسة المالية المستفيدة موجودة في الخارج، يجب أيضا إدراج الأسماء وأرقام الحسابات أو محددات هوية المعاملات الوحيدة فيما يخص التحويلات التي تقل قيمتها عن الحد الأدنى (المادة 7). ويجوز أن تصحب التحويلات البرقية المحلية برقم حساب المرسل أو بمحدد هوية المعاملة الوحيد فقط عندما تكون المؤسسات الماليتان المُصدرة للتحويل والمستفيدة منه موجودتين في جزر البهاما، وتقدم المؤسسة المُصدرة للتحويل في غضون ثلاثة أيام عمل معلومات كاملة عن المرسل إلى أي مؤسسة مالية وسيطة أو مستفيدة تطلب هذه المعلومات (المادة 6). وتلزم المؤسسات المُصدرة للتحويل بالاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالمرسل والمرسل إليه لمدة خمس سنوات (المادة 8).

وتلزم المؤسسة المُصدرة للتحويل بالامتناع عن تنفيذ التحويل البرقي في حال عدم قدرتها على الامتثال لشرط التحقق من هوية المرسل أو على الحصول على المعلومات المطلوبة والاحتفاظ بها، أو في حال اشتباهها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 9). ويجب على المؤسسات المستفيدة أن تعتبر المعلومات الناقصة أو غير المستوفاة عن المرسل والمرسل إليه عاملا في تقييم مدى كون التحويل أو المعاملات ذات الصلة عمليات مشبوهة وما إذا يجب إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بشأنها (المادة 15 (4)).

وجزر البهاما عضو في فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، وفي المجموعة الكاريبية للمشرفين المصرفيين، ورابطة المشرفين على مصارف القارة الأمريكية، والمؤتمر الدولي للمشرفين المصرفيين، وهي تراعي المبادئ التوجيهية والمبادرات ذات الصلة. وقد كان هناك تقييم لتنفيذ جزر البهاما لتوصيات فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، وذلك بصفتها عضوا في فرقة العمل هذه.

## 2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- شرط الإعلان عن حركة المعادن والأحجار الكريمة عبر الحدود (الفقرة 2 من المادة 14).

## 2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى جزر البهاما بما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات وطنية فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد (الفقرة 1 من المادة 5).
- السعي إلى تحديد وتيرة التقييم الذي ينبغي إجراؤه لتشريعات مكافحة الفساد وإلى إدراج التدابير الإدارية في التقييم (الفقرة 3 من المادة 5).
- منح هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية الاستقلال اللازم، وتوفير الموارد المادية والموظفين المتخصصين (الفقرة 2 من المادة 6).
- السعي إلى توحيد الإعلانات المنشورة عن الوظائف الشاغرة؛ القيام رسميا بتحديد المناصب التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، واعتماد إجراءات ملائمة لاختيار من سيتولونها وتدريبهم وضمان تناوبهم؛ وتعزيز برامج التعليم والتدريب المتعلقة بالأخلاقيات والنزاهة (الفقرة 1 من المادة 7).
- النظر في اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية شاملة لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات للمناصب العمومية المنتخبة، وحيثما انطبق الحال، تمويل الأحزاب السياسية (الفقرة 3 من المادة 7).



- السعي إلى اعتماد نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب مصالح الموظفين العموميين من غير الوزراء والأمناء البرلمانيين، وتعزيز النظم القائمة، بسبل منها فرض عقوبات على عدم الامتثال (الفقرة 4 من المادة 7).
- تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين الموظفين العموميين، بسبل منها اعتماد مدونات أو معايير للسلوك توضع وفقا للمبادرات ذات الصلة وإجراء التدريب؛ والنظر في وضع واتخاذ تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين الذين ينتهكون مدونات السلوك أو معاييرهم (الفقرات 1-3 والفقرة 6 من المادة 8).
- وتشجع جزر البهاما على اعتماد مشروع قانون لجنة النزاهة، بما يكفل امتثاله لهذه المتطلبات (الفقرات 1-3 والفقرة 6 من المادة 8).
- وتوصي جزر البهاما بما يلي:
- النظر في إرساء تدابير شاملة تيسر قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد، بطرائق منها قنوات الإبلاغ المخصصة للموظفين العموميين (الفقرة 4 من المادة 8).
- السعي إلى إلزام جميع الموظفين العموميين بأن يفصحوا عما لهم من أنشطة خارجية ووظائف واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تقضي إلى تضارب في المصالح (الفقرة 5 من المادة 8).
- إنشاء نظام اشتراء مناسب وشامل يقوم على الشفافية والتنافس والمعايير الموضوعية في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بالاشتراء وإتاحتها للجمهور، ووضع معايير للمشاركة والاختيار، ونظام فعال للاستعراض المحلي وكذلك، عند الاقتضاء، اتخاذ تدابير بشأن موظفي المشتريات (الفقرة 1 من المادة 9).
- وتشجع جزر البهاما على اعتماد مشروع قانون المشتريات العمومية، بما يكفل مراعاته لهذه المسائل (الفقرة 1 من المادة 9).
- وتوصي جزر البهاما بما يلي:
- تحديد مدة مناسبة للاحتفاظ بالسجلات للمحافظة على سلامة الدفاتر والسجلات المحاسبية والبيانات المالية والمستندات الأخرى المتعلقة بالنفقات والإيرادات العمومية (الفقرة 3 من المادة 9).
- التنفيذ الفعال لتدابير تمكّن عامة الناس من الحصول على معلومات عن إدارتها العمومية وعن القرارات والإجراءات القانونية التي تهم أفراد الجمهور، مثل قانون حرية الإعلام (المادة 10 (أ)).
- تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الجمهور إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات ونشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد (المادة 10 (ب) و(ج)).
- تعزيز التدابير الرامية إلى منع ضلوع القطاع الخاص في الفساد عن طريق جملة أمور منها ما يلي: (أ) إضفاء الطابع الرسمي على التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص؛ (ب) منع إساءة استخدام الإجراءات والرخص؛ (ج) توسيع نطاق ضوابط المراجعة الداخلية للحسابات؛ (د) فرض قيود مناسبة على توظيف الموظفين العموميين السابقين وفرض عقوبات فعالة على عدم الامتثال (الفقرة 1 من المادة 12 والفقرة 2 (أ) و(د) و(هـ) و(و) منها).
- توسيع نطاق المتطلبات المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات، وإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات لتشمل أشخاصا من غير الموظفين العموميين أو مسؤولي الشركات (الفقرة 3 من المادة 12).

- تشجيع الأفراد والجماعات ممن لا ينتمون إلى القطاع العام على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، بسبل منها أنشطة الإعلام وبرامج تثقيف الجمهور؛ وضمان وعي أفراد الجمهور بوجود هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة وإمكانية وصولهم إليها للإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية (الفقرتان 1 و 2 من المادة 13).
- الإلزام القائم للمؤسسات المستفيدة بأن تعتبر غياب المعلومات عن القائم بالدفع والمستفيد منه أو عدم اكتمال تلك المعلومات عاملاً في تقييم مدى كون التحويلات أو المعاملات ذات الصلة مشبوهة ووجوب إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بها، والنظر، بالإضافة إلى ذلك، في إلزام المؤسسات المالية بإجراء فحص دقيق لجميع التحويلات البرقية التي لا تتضمن معلومات كاملة عن مصدر التحويل، بصرف النظر عما إذا كانت التحويلات منجزة عبر الحدود أو محلية وأي عتبات لرفض عمليات التحويل هذه (الفقرة 3 من المادة 14).

#### 2-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت جزر البهاما إلى احتياجها للمساعدة على توحيد التشريعات والسياسات القائمة لمكافحة الفساد في وثيقة أو دليل واحد منسق للسياسات.

#### 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

##### 3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و 56 و 59)

في غياب قانون مخصص لاسترداد الموجودات، يمكن توفير التعاون الدولي في مسائل استرداد الموجودات على أساس المعاهدات الثنائية المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية أو على أساس الإطار المحلي للمساعدة القانونية المتبادلة، الذي يشمل قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية) لعام 1988، وقانون عائدات الجريمة، وقانون العدالة الجنائية (التعاون الدولي) لعام 2000، والأمر المتعلق بالعدالة الجنائية (التعاون الدولي) (إنفاذ أوامر المصادرة فيما وراء البحار) لعام 2002 والأمر المتعلق بعائدات الجريمة (البلدان والأقاليم المحددة). وجزر البهاما عضو في شبكة منطقة البحر الكاريبي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

ومن الناحية العملية، تتبادل جزر البهاما المعلومات تلقائياً، مستفيدة لهذه الأغراض من موقع إيغومنت المؤمن التابع لمجموعة إيغومنت لوحدة الاستخبارات المالية وشبكة منطقة البحر الكاريبي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. وفيما يتعلق بالجرائم التي تندرج في إطار قانون عائدات الجريمة، توفر المادة 61 (3) من القانون والمادة 4.2.g من قانون وحدة الاستخبارات المالية الأساس القانوني لتبادل المعلومات هذا.

ولم توقع جزر البهاما على أي اتفاقات ترمي بالتحديد إلى زيادة فعالية التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات؛ غير أن المعاهدتين الثنائيتين لتبادل المساعدة القانونية المبرمتين مع كندا والولايات المتحدة تتضمنان أحكاماً بشأن المساعدة في إجراءات المصادرة (المادتان 14 و 17، على التوالي). وقد وقعت جزر البهاما اتفاقاً عاماً مع كندا ينص على إمكانية تقاسم الموجودات المصادرة.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة الاستخبارات المالية (المادتان 52 و 58)

تلتزم المؤسسات المالية، بما في ذلك الأعمال والمهنة غير المالية المعينة (المادتان 3 و 4 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية) باتخاذ تدابير العناية الواجبة في التعامل مع الزبائن والتحقق من هوية أصحاب المرافق فيما

يتعلق بجميع الحسابات، بغض النظر عن قيمتها، من خلال اتباع نهج قائم على تقييم المخاطر (المواد 5-7 من القانون). ويشمل أصحاب المرافق العملاء والمالكين المنتفعين الذين لهم حصة غالبية فيها (المادة 2 من القانون). وفي وقت الزيارة القطرية، كان يجري إنشاء سجل للمالكين المنتفعين<sup>(4)</sup>.

ويشمل تعريف "الأشخاص المعرضين سياسياً" الأشخاص المحليين والأجانب المعرضين سياسياً، والأشخاص الذين كلفوا أو عهد إليهم بمنصب رفيع في منظمة دولية أو في أحد فروعها المحلية أو الأجنبية، وأفراد أسرهم وشركائهم المقربين (المادة 2 من القانون). ويعرف المقربون بأنهم أشخاص طبيعيين تربطهم صلة وثيقة بشخص معرض سياسياً (الفقرة 152 من المبادئ التوجيهية للمصرف المركزي)؛ ولا يندرج ضمنهم الأشخاص الاعتباريون. ويُلزم بإجراء فحص دقيق للحسابات التي يحتفظ بها الأشخاص المعرضون سياسياً أو التي يُحتفظ بها نيابة عنهم (المادة 15 من القانون).

ويجوز للحاكم العام إصدار أوامر بالامتثال للالتزامات الدولية المتصلة بتجميد الممتلكات الموجودة في جزر البهاما أو حجزها أو فرض الحراسة عليها (المادة 3 من قانون الالتزامات الدولية (التدابير الاقتصادية والتدابير الإضافية))، بهدف محدد هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتسدي اللجنة التوجيهية المعنية بإطار المخاطر المحددة المشورة إلى المؤسسات المالية بشأن الالتزامات بتطبيق العناية الواجبة المعززة على المعاملات الناشئة عن الولايات القضائية أو عن المؤسسات المالية الأجنبية التي تحددها اللجنة وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتتسنى للجنة آليات مناسبة لتوفير المعلومات عن المخاطر المحددة التي تتعرض لها المؤسسات المالية ذات الصلة والهيئات الذاتية التنظيم والرابطات المهنية (المادتان (d) (3) و (i) (3) من قانون عائدات الجريمة).

ويجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات ومعلومات داعمة لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء العلاقة التجارية أو تاريخ المعاملة (المادة 15 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية). كما حددت العقوبات المفروضة على عدم الامتثال لذلك (المادة 18 من القانون).

ويحظر إنشاء وإدارة مصرف من المصارف الوهمية، وهو يعرف بأنه "مصرف ليس له حضور مادي في الولاية القضائية التي أنشئ ورخص فيها، ولا ينتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للمراقبة ولإشراف موحد فعال" (المادة 24 من القانون). ويحظر على المؤسسات المالية أيضاً الدخول في علاقات مراسلة مع المصارف الوهمية ومع مؤسسات مراسلة تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها، أو مواصلة تلك العلاقات معها (المادة 24 (1) من القانون).

ويقضي الفصل 9 من قانون الإفصاح العلني بأن يفصح الموظفون العموميون الذين يشغلون مناصب عليا وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب سنوياً للجنة عن موجوداتهم وإيراداتهم وخصومهم. وقد تباينت أحدث معدلات

(4) بعد الزيارة القطرية، أشارت سلطات جزر البهاما إلى ما يلي:

- (أ) أقر برلمان جزر البهاما قانون سجل الملكية النفعية في كانون الأول/ديسمبر 2018. وتطبيق المادة 3 من هذا القانون على الكيانات الاعتبارية التي أدمجت أو سجلت أو بقيت قائمة أو أنشئت بطريقة أخرى وفقاً لقانون الشركات وقانون الشركات التجارية الدولية، الفصلين 308 و 309 على التوالي. كما أقرت جزر البهاما قانون سجل الملكية النفعية (تعديل) لعام 2019. وأقر تعديل القانون ليشمل الشركات؛
- (ب) تنص المادة 4 من القانون على أن تنشئ السلطة المختصة نظاماً آمناً للبحث بغرض تمكين كل وكيل مسجل من الاحتفاظ بقاعدة بيانات للتفاصيل اللازمة عن الملكية النفعية للكيانات الاعتبارية التي تقع تحت مسؤوليته. وتلزم المادة 9 من القانون كل وكيل مسجل بإنشاء وتعهد قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها بواسطة نظام البحث الآمن. وتقضي المادة 18 أيضاً من القانون بالامتثال للكيانات الاعتبارية والوكلاء المسجلين للمتطلبات الجديدة في غضون سنة واحدة من بدء العمل بالقانون، أي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019؛
- (ج) بدأ تنفيذ النظام اللامركزي للبحث الآمن عن الملكية النفعية في حزيران/يونيه 2019. وسيتمتع النظام البحث في قواعد بيانات الوكلاء المسجلين للكيانات الاعتبارية المسجلة أو المقيمة في جزر البهاما. وستتاح المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية للمدعي العام ووحدة الاستخبارات المالية وغيرهم من الأشخاص المعيّنين وفقاً لهذا القانون؛
- (د) أكملت جزر البهاما في أيلول/سبتمبر 2019 عملية إدراج 100 من وكلائها ذوي الأولوية القصوى المسجلين من بين وكلاء شركات الأعمال التجارية الدولية والشركات المؤسسة بموجب قانون الشركات التجارية الدولية وقانون الشركات، على التوالي.

الامتثال المبلغ عنها مؤخرا بين فئات الموظفين الملزمين بتقديم تصريحات، وكانت تلك المعدلات منخفضة في بعض الفئات. وحددت العقوبات المفروضة على عدم التصريح وعلى التصريحات الكاذبة (المادة 13 من القانون)، وينبغي للجنة أن تتحقق من جميع التصريحات وأن تنشر موجزا لمحتوياتها في الجريدة الرسمية (المادة 6 من القانون). ولكن أي تحقق من هذا القبيل لم يكن جاريا في وقت الزيارة القطرية؛ ولم يكن ممكنا للسلطات الوصول إلى قواعد البيانات لغرض التحقق من المعلومات، التي كانت تقدم بصيغة ورقية؛ وكانت آخر الموجزات قد نشرت في عام 2012.

ومن الناحية النظرية، يمكن أيضا تبادل المعلومات الإضافية غير الواردة في الموجزات مع مؤسسات معينة، مثل مكتب المدعي العام، الذي يمكنه بعد ذلك إطلاع الدول الأجنبية عليها عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة. ولا يوجد إلزام صريح بأن يبلغ الموظفون العموميون عن سلطة التوقيع أو أي سلطة أخرى على حسابات مالية في الخارج.

ووحدة الاستخبارات المالية (المادة 3 من قانون وحدة الاستخبارات المالية) هي وحدة إدارية وعضو في مجموعة إيغومنت. ويمكن للوحدة أن تأمر، بناء على طلب من وحدة استخبارات مالية أجنبية أو من سلطة محلية لإنفاذ القانون، بتجميد حساب مصرفي لمدة لا تتجاوز خمسة أيام إذا اقتنعت بأن الطلب يتعلق بعائدات أي من الجرائم المحددة في الجدول الثاني (المادة 4.2.c من القانون). وفي وقت الزيارة القطرية، كانت الوحدة تسعى إلى التشاور مع النظراء الوطنيين بشأن مذكرات مشتركة بين المؤسسات ووضع صيغها النهائية، وكانت قد وقعت أيضا مع نظراء دوليين 18 مذكرة بشأن تبادل المعلومات.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛  
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

بموجب المادة 2 من قانون التفسير والأحكام العامة، تعتبر الدول الأجنبية "أشخاصاً"، ومن ثم يمكنها رفع دعوى مدنية أمام محاكم جزر البهاما لإثبات حق ملكية أو ملكية الممتلكات المكتسبة عن طريق ارتكاب جريمة (المادة 2 من قانون المحكمة العليا؛ والأمر 6 من قواعد المحكمة العليا). واستنادا إلى تعريف "الأشخاص" نفسه، يمكن للمحاكم أن تأمر أي طرف مدان بارتكاب جريمة بدفع تعويض معقول لدولة أجنبية عن الضرر الذي أصابها (المادة 122 من قانون العقوبات). وتجزئ المواد 40 و55 و74 من قانون عائدات الجريمة، التي تتناول حماية مصالح المالكين الشرعيين والأشخاص غير المعنيين، لمحاكم جزر البهاما الاعتراف بحقوق الملكية المشروعة لدولة طرف أخرى عند البت في المصادرة.

ويمكن إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية الصادرة عن السلطة المختصة في "بلد معين" فور تسجيلها من قبل المحكمة العليا (الفقرتان 7 (1) و10 (1) من أمر العدالة الجنائية)، غير أن الدول الأطراف في الاتفاقية لا تعتبر جميعها بلدانا معينة (الجدول الثاني من الأمر).

ويجوز لمحاكم جزر البهاما أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي بموجب حكم قضائي يصدر بشأن جريمة غسل أموال أو أي جريمة أخرى، وفقاً للقواعد العامة المنطبقة على المصادرة (المادة 71 من قانون عائدات الجريمة).

ويجوز إصدار أمر بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة إذا اقتنعت المحكمة بأن الممتلكات هي، على أساس الاحتمالات الراجحة، عائدات من عائدات الجريمة أو أداة أو ممتلكات إرهابية (المادة 50 من القانون). ولا يجوز رفع دعوى إذا كانت القيمة أدنى من 5 000 دولار من دولارات جزر البهاما (المادة 50 (8) من القانون). واستنادا إلى الأحكام العامة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، يمكن لجزر البهاما أن تقدم تلك

المساعدة فيما يتعلق بأوامر المصادرة الأجنبية غير المستندة إلى إدانة ما دامت المصادرة تستوفي المعايير نفسها، ولكنها لم تتلق حتى الآن طلبا للقيام بذلك.

وتجيز الفقرة 5 من أمر العدالة الجنائية للمحكمة العليا إصدار أوامر تحفظ على أساس طلب التجميد أو الحجز المقدم من بلد معين، سواء أكان الطلب مرفقا أو غير مرفق بأمر أجنبي بالتجميد أو الحجز، حيثما كانت إجراءات الدعوى قد أقيمت ضد المدعى عليه في البلد المعين وأصدر أمر المصادرة، أو كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بإمكانية إصدار هذا الأمر في مثل هذه الإجراءات. ويجوز أيضا للمحكمة العليا أن تصدر أوامر تقييد حيثما رأت أن الإجراءات ستقام في بلد معين وأن هناك أسبابا معقولة تسوغ الاعتقاد بأن أمرا بالمصادرة سيصدر في سياق تلك الإجراءات. مع ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن الدول الأطراف في الاتفاقية لا تعتبر جميعها بلدانا معينة.

وحتى الآن، لم تتلق جزر البهاما أي طلبات من دولة أخرى بشأن مصادرة موجودات كائنة في جزر البهاما فيما يتعلق بفعل مجرم بموجب الاتفاقية. بيد أنها تلقت ونفذت طلبا واحدا بتجميد الموجودات.

وبالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بمضمون طلبات المساعدة (الفقرات 10-12 من أمر العدالة الجنائية)، فإن بعض المعاهدات الثنائية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة تنص على شروط إضافية (المادة 5 من معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة مع الولايات المتحدة).

وقد قدمت جزر البهاما أثناء الاستعراض نسخا من تشريعاتها التي تنفذ المادة 55 من الاتفاقية، وهي لا تعتبر وجود معاهدة شرطا لاتخاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 من المادة 55 من الاتفاقية.

وقد أكدت السلطات أن الدولة الطرف الطالبة تُمنح، من الناحية العملية، فرصة لتقديم أسبابها المؤيدة للإبقاء على سريان مفعول أي تدبير مؤقت قبل رفع هذه التدابير.

وحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية محمية (المواد 28 و 40 و 55 و 74 من قانون عائدات الجريمة والفقرة 7 (3) من أمر العدالة الجنائية).

#### إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

تقيد الموجودات المصادرة لحساب صندوق الموجودات المصادرة. ويجوز، إذا قررت لجنة الموجودات المصادرة ذلك، تسديد مبالغ من ذلك الصندوق، بما في ذلك تعويض الضحايا أو الدفع لأطراف ثالثة مقابل حقوق في الممتلكات حسب الاقتضاء (المواد 90-92 من قانون عائدات الجريمة). ومع أن التشريع لا يتضمن أي عائق يحول دون إرجاع الممتلكات إلى الدولة الطرف الطالبة، فإن التشريع يخلو أيضا من أحكام محددة تنص على الإلزام بإعادة الممتلكات في الحالات المنصوص عليها في الاتفاقية.

وحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية محمية في إطار إجراءات المصادرة (المادتان 40 (1) و 91 (2) (د) من قانون عائدات الجريمة؛ والفقرة 7 (3) من أمر العدالة الجنائية).

وتتحمل جزر البهاما جميع التكاليف المرتبطة بتنفيذ طلب المساعدة (المادة 19 من قانون المساعدة القانونية المتبادلة (المسائل الجنائية)). كما تسمح بعض الاتفاقات الثنائية بخصم تكاليف محددة مثل تكاليف سفر الشهود وأتعاب الخبراء (المادة 7 (2) من معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة مع الولايات المتحدة).

وقد أبرمت جزر البهاما عدة اتفاقات مخصصة للتصرف النهائي في الموجودات. غير أن تلك الاتفاقات تعلقت بعائدات جرائم المخدرات، وجرى وقفها تقاسم الموجودات المصادرة.

## 3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- هناك دليل إجرائي بشأن التعاون الدولي متاح على موقع حكومي على شبكة الإنترنت لمساعدة الدول الأخرى على تحديد أفضل السبل لالتماس التعاون (المادة 51).
- تنظم وحدة الاستخبارات المالية أحداثاً عامة لتبادل المعلومات عن دورها ومسؤولياتها (المادة 58).

## 3-3- التحديّات التي تواجه التنفيذ

توصى جزر البهاما بما يلي:

- إلزام المؤسسات المالية بإجراء فحص دقيق للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قبل جميع الأشخاص الوثيقي الصلة بأشخاص معرضين سياسياً أو نيابة عنهم، بمن فيهم الشخصيات الاعتبارية الوثيقة الصلة (الفقرة 1 من المادة 52).
- النظر في التحديث والتنفيذ العملي لنظم فعالة لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين وفرض عقوبات على عدم الامتثال، وضمان توفير موارد كافية للهيئة المختصة المسؤولة عن التحقق من هذه الإقرارات (الفقرة 5 من المادة 52)؛ والنظر في اعتماد تدابير لإلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في الخارج أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بالإبلاغ عن تلك العلاقة والاحتفاظ بسجلات ملائمة بتلك الحسابات، مع النظر في فرض عقوبات مناسبة على عدم الامتثال (الفقرة 6 من المادة 52).
- ضمان توفير إمكانية التعاون الدولي لأغراض الفقرتين 1 و2 من المادة 55 من الاتفاقية لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية (الفقرتان 1 و2 من المادة 54 والفقرتان 1 و2 من المادة 55).
- ضمان إرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة وفقاً للفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية، بما يشمل الحالات التي تجيز فيها المعاهدات الثنائية تقاسم الموجودات (الفقرات 1 و3 و5 من المادة 57).
- النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات محددة مع دول أخرى من أجل تعزيز فعالية التعاون الدولي بشأن استرداد الموجودات (المادة 59).